



قرار تنظيمی رقم / ت / ۸

وزير الصحة:

- بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم/١١١/لعام ١٩٦٦ المتضمن ملاك ومهام وزارة الصحة.
 - بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم/١٢/لعام ١٩٧٠ المتضمن قانون مزاولة المهن الطبية وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم/٩/لعام ٢٠١٧.
 - وعلى أحكام القانون رقم/٩/لعام ١٩٩٠
 - وعلى أحكام القانون رقم/٧/لعام ٢٠٠٥.
 - وعلى أحكام القرار التنظيمي رقم/٢٩/ت لعام ٢٠٠٦
 - وعلى أحكام القرار التنظيمي رقم/٢/ت لعام ٢٠٢١
 - وعلى أحكام القرار التنظيمي رقم/٤/ت لعام ٢٠٢٤
 - وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

یقرر مایلی:

المادة ١ - تعدل المادة الثانية من القرار التنظيمي ٢/ت لعام ٢٠٢١ البند/٢ لتصبح على الشكل التالي:

أ. تقوم مديرية الرقابة الدوائية بدراسة جميع الضبوط والتقارير الرقابية الواردة إليها من

قبل مديريات الصحة وتحيلها مع مقترناتهم إلى مديرية الشؤون القانونية لتدقيقها

ورفعها للسيد الوزير للمصادقة عليها ع/ط المعاون المختص

بـ. فيما يخص الرقابة على عمل الصيدليات:

((تقوم دوائر الرقابة الدوائية بمعاير الصحة بدراسة الضبوط والتقارير الرقابية))

الواردة إليها من قبل اللجنة المشكلة بموجب القرار التنظيمي ٢٩/ت لعام ٢٠٠٦

وتحيلها مع مقتضياتها إلى دائرة الشؤون القانونية بمديرية الصحة لتدقيقها ورفعها

للسيد المحافظ ع/ط مدير الصحة للمصادقة عليها بموجب التفویض الخاص بإصدار

قرارات الإغلاق والطهي واستكمال تنفيذ باقي المقترنات من قبل مديرية الصحة)).

المادة ٢ - تلغى جميع القرارات المخالفة .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذها .

دمشق في ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٤ م.

وزير الصحة

الدكتور حسن محمد الغباش



المبلغ إليهم:

- مكتب السيد الوزير - مكتب السادة معاونو الوزير
- الهيئة المركزية للرقابة والتقصي
- وزارة العدل
- وزارة المالية - دائرة النشر
- نقابة صيادلة سوريا
- مديريات الصحة في المحافظات
- أعضاء لجنة القرار ٢٩ / ت
- م. الشؤون القانونية - التنمية الإدارية - الديوان